قال مالك لا بأس بأكل الحياة اذا ذكيت في موضع ذكاتها لمن احتاج اليها
ولم اسمع منه في هوام الارض شيئا الا انه قال في خشاش الارض ما مات
في ماء او طعام لم يفسده ولا افسدهما فلا بأس بأكله اذا ذكي كالجراد قال
مالك لا يؤكل حية الجراد ولا ما مات منه في الغرائر بعد اخذها حيا ولا
يؤكل منه الا ما قطعت راسه او صلقة او قلي او شوي حيا وان لم يقطع
راسه وهو حلال فيلقى فتطرح في النار وهي حية قال لا بأس بذلك
وهو ذكاته لمن القاسم لو قطعت رجله او اجنحته فمات لذلك
لاكل ابن عبد الحكم لا بد من التسمية عليه عند ما يكون منه موته من قطع
راس او غيره لانه ذكاته ولو لم يجز روى محمد القاسم الجراد في مار
بارد ذكاة وقال سحنون لا يجوز ذلك الا في ما جاز الماجي هذا
بنا على ان المعتبر ما يموت به مطلقا او عاجلا ابن عرفة ان افتقار حليه
الجراد لذكاة وعدمه لابن القاسم مع المشهور والصقلي عن ابن عبد
الحكم سمعنا بقوله صلى الله عليه وسلم احلت لنا ميتتان الحوت والجراد
مع الشيخ عن ابن حبيب مع قال وفي كون ذكاته جرح احدى او فعل ما لموت
به غالبا نقل الصقلي عن ابن وهب والمشهور وعليه فما قطع راسها
او طرحها في النار او صلقها او قليها لا يبوتها بجعلها في الغرائر وفي
كون قطع ارجلها واجنحتها ذكاة قولا لابن القاسم فمن تحرى في
اجل كونها لما يموت به فقولان لعدم ضبط ذكاته بجلة للعلمية
وبحتاج صوذ لكلا في اخر وذلك لان الاصل الحيتية فحمل اهل المدينة
مثلا ايدل على فهم المراد اذ ذاك ومحا يويد التحرز قوله بعد ودمائه
الكبد والطحال مع ان المحرم الدم المسفوح على ان الحديث مع شهرته
لم يثبت كما في حج السيد كقطع جناح ويؤكل الجميع وان هذه ذكاته
عدا فلا يقوله عبد الباقي لا يؤكل ما انفصل منه فان لم يمت لذكاة فلا يؤكل
شيء منه صوقلت ابن عرفة الشيخ عن ابهب لو طرحت في ماء الكلب ولا يؤكل
ما زايلها من اجنحتها واما الاجنحة فكصوف الميتة فيؤكل هي ولد سلفة

اقحاذ هنا معها طرحت كلها فقبله البرنسي وقال الشيخ هذا غلط ابن ابي
ولا يؤكل لحم بر ولد سباع عبد الباقي قيد قوله ذكاة الجنين بذكاة
امه بقوله حيث كان من جنسها او كان من غير نوعها كبقر يبطن
بقرة او بقرة يبطن ناقة او شاة يبطن بقرة او عكسه لان الجمع من
ذوات الاربع لا حنزير يبطن شاة او بغل يبطن بقرة او شاة يبطن
حنزير قلا يؤكل شيء من ذلك قال المعتبر في جنين ماكول اللحم نفس الجنين
وفي جنين غير ماكول اصلح احتياطا في الوجهين ولو عاشت الشاة بنت
اكثر يوم زمنا طويلا قال لا يؤكل فان نتجت شاة فالظاهر اكلها لبعدها
عن الاصل ولا عكسه اي مباح ولد محرم بشر مباح اي والتسر
مباح كما علم من سابقه والمباح اي حال الاختيار بدليل قوله الاتي
وتكفر ذكاة الجراد كل طاهر اي اخذ ابن شاس ما لا يحتاج الى ذكاة
من جميع الاطعمة فاكله جايز ما لم يكن نجسا بنفسه او بخالطه نجس
وسمع القرينان لا بأس بشرب ابوال الابل في الدواء وكذلك ابوال
الانعام ولا يجوز شرب ابوال الناس وابوال الناس ابن رشد هذا
كما قال وقاس مالك في المشهور عنه باقي ابوال ما يؤكل لحمه في الطهارة
على ابوال الانعام وقيل غير موجود ولا مغيب فالظاهر عدم المباح
فان كانت المعدة نجسة بالنسبة للمضطر فالمشهور وجوبا وعلى هذا تقسم
النسبة بين النجس والممنوع وقد سبق ذلك في فضل الطهارة اول
الكتاب وذكر قوله ولا مغيب بعد قوله طاهر لان المغيب الجامد كالمتيبسة
طاهر ضرو فانه اي الحيوان الواحد تعليل لقوله في غير الحيوان على
ما تشبث حيوان في احتياج لذكاة بيان لما فصلت لفتحات منقلا
اي بنيت وان سيبتا فيها لا بأس باكل الضفادع وان ماتت لانها من
صيد الما ولو نجا بطن حيوان في الدباب اذا وجد حوت في بطن حوت
اكل وان وجد في بطن طير ميت فقيل لا يؤكل لانه صار بحباسو قال ابن
يونس الصواب جواز اكله كما لو وقع حوت في نجاسة فانه يغسل ويؤكل

Copyright © King Saud University